

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

ملخص الأبحاث الماضية

لقد استعرضنا ألوان الأفوايل حول المواسعة و المضايقه - اللتين تُعدان معركة الآراء - ثم استحضرنا مختلف الثمرات المترتبة عليهما:

أـ فإن أهل المواسعة المضخة - التي قد سلكه جل المتقدمين و كل المتأخرین - لا يرون فوريّة القضاء و لا الترتيب بين الحاضرة و الفائتة و لا وجوب العدول إلى الفائتة و لا تحريم الأضداد و ...

بـ بينما أهل المضايقه المضخة قد استوّجّبوا الفوريّة و الترتيب و العدول و حرمة الأضداد و ..

فبالتالي قد توصل صاحب الجواهر إلى الآراء المفصّلة في المسألة و ناقشها فائلاً:

1ـ منها (التفاصيل) ما يظهر من الدليلي (448م) من التفصيل بين المعين عدد من الفائت (بحيث قد فاتته 5 صلوات مثلاً) و مجهوله، فيتضيق الأول (بحيث يتوجّب الترتيب بينها) دون الثاني (أي ستتأتى المواسعة) قال(الدليلي) في مراسمه: «كل صلاة فاتت فلا تخلو أن تكون فاتت: بعدم أو بتفريط أو بسهو (المضاهي للتسبيح و الغفلة عن الامتثال):

ـ فال الأول و الثاني يجب فيهما القضاء على الفور.

ـ والثالث على ضربين:

ـ أحدهما أن يسهو عنها جملةً فهذا يجب قصاؤه وقت الذكر ما لم يكن آخر وقت فريضة حاضرة.

ـ الثاني أن يسهو سهوا يوجب الإعادة (بحيث لم يترك الصلاة تماماً بل أخلّ بها) كما بيناه، فهذا أيضاً يجب أن يقضيه على الفور.

ـ الصلاة المتروكة على ثلاثة أضرب: فرض معين (عدداً و نوعاً) و فرض غير معين و نفل، فال الأول يجب قصاؤه على ما فات، و الثاني (الفرض غير المعين) على ضربين: أحدهما أن يتعين له أن كل الخمس (صلوات) فاتت في أيام لا يدرى عددها، و الثاني أن يتعين له أنها صلاة واحدة و لا يعلم أي صلاة هي، فال الأول (مجهولة العدد) يجب عليه فيه أن يصلّي مع كل صلاة صلاة حتى يغلب على ظنه أنه قد وفى، و الثاني (يجهل عنوان الصلاة) يجب عليه فيه أن يصلّي اثنتين و ثلاثة و أربعاً انتهى.»[1]

التعليق: و نحن أيضاً قد أكدنا مسبقاً بأنَّ الظنَّ في الموضوعات يُعدَّ حجَّةً في الفقه و الأصول و إنما النهي الوارد على الظنَّ هو تجاه الأحكام الإلهيَّة فحسب، و في هذا الامتداد، قد أَلْفَنا رسالةً ساميةً حول حجيَّته في الموضوعات، ثم عَزَّمَ الجواهر لدراسة

«و ربما استُنطَرَ منه رجوعه إلى تفصيل المصنف (و هو التفصيل الأول) إما مطلقاً كما في رسالة شيخنا الفاضل المعاصر ملا أسد الله، أو في الجملة كما في مصابيح العالمة الطباطبائي (بحر العلوم بحيث يعود هذا التفصيل إلى المحقق إجمالاً حيث قد فصل المحقق ما بين الفائنة الواحدة و المتعددة) و عن (ابن ادريس) الحلي (العجلاني) في خلاصة الاستدلال أنه حكى كلامه بتمامه في جملة ما ذكره من عبارات القائلين بالمضايقة ثم حكى عن بعض أصحاب الموسوعة الانتصار لمذهبهم بموافقته (الديلمي) لهم (القايلين بالموسوعة) و رده (الحلي) بالإجماع على عدم تعين القضاء بهذا الوجه: و هو أن يصلى مع كل صلاة صلاة (فلا يدل على الموسوعة إذن) و أولاً (الحلي) ذلك بحمله على أن المراد منه أنه يصلى خمساً (صلوات فائنة) كالفرضية اليومية لا اثنين و ثلاثة و أربعاً كما ذكره في القسم الثاني من هذا التقسيم، و أطال الكلام في هذا المعنى و شدد النكير على القائل المذكور (الديلمي) لكنه (التأويل) كما ترى بعيد بل غير سديد، و لعل الأولى ما ذكرنا، و الأمر سهل. (إذن ثمة تمايز ما بين معين العدد فتتضيق الصالوات فوريّةً و بين مجهول العدد فتتأتي الموسوعة).

2. و منها ما عن الغرية من حكاية التفصيل عن قومٍ بين الوقت الاختياري للحاضرة و الاضطراري (فلو أتيحت الفرصة للحاضرة لَتَوجَّبَتْ المضايقة بينما لو تضيق وقت الحاضرة لجرت الموسوعة) قيل: و ظاهره إرادتهم (ال القوم) غيرَ من عرفت من أهل المضايقة (فإنهم لا يعتقدون بالمضايقة بل هم من أهل الموسوعة، فرغم التوسيع إلا أنهم قد أفتوا بالفوريّة في هذا التفصيل فلو وسع وقت الصلاة فتجرى المضايقة بينما لو تضيق الوقت لتحققت الموسوعة) و إن كان فيهم (أهل المضايقة) من جعل للفرضية وقتين اضطرارياً و اختيارياً أيضاً، لكن كأنه فهم (صاحب الغرية) منهم (ال القوم الذين هم من أهل الموسوعة المفترضين بالوجوب) المضايقة فيما (الاختياري و الاضطراري) جميعاً عدا مقدار أداء الحاضرة من آخر الاضطراري، فتختص به صاحبة الوقت حينئذ.

3. و منها ما عساه يتخيل من الجُمود على ما نص عليه من الأمور التي سمعتها في عنواني التضييق و التوسيعة من عبارات القدماء و غيرهم، و هذا ينحل إلى تفاصيل متعددة لاختلاف العبارات في ذلك اختلافاً شديداً كما أشرنا إليه سابقاً، خصوصاً من نسب إليهم التوسيعة، فإني لم أعرف عبارة من عبارات القدماء الذين نسب إليهم ذلك و هم فحول هذا الفن مشتملة على جميع ما سمعته في العنوان السابق، نعم يستفاد من بعضها عدم الترتيب، و من آخر عدم وجوب العدول، و من ثالث الفواث النسياني، و غير ذلك، فان لم تتم بعد معروفة القول بالفصل و بأنهم لم يريدوا بذلك الحصر و الاختصاص تشعبت المسألة حينئذ إلى أقوال متعددة، كما لا يخفى على من لا حظ و تدبر، و إن كان الأمر فيه سهل، إذ المتبوع الدليل.» [2]

[1] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. n.d. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص 41 و 42 بيروت – لبنان: دار إحياء التراث العربي.

[2] صاحب جواهر، محمدحسن بن باقر. محقق و معلق محمود قوچانی، و على آخوندی، و عباس قوچانی، و رضا استادی. مصحح ابراهیم میانجی. نویسنده جعفر بن حسن محقق حلی. ، جواهر الكلام (ط. القديمة)، جلد: ١٢، صفحه: ٤٢ ، ، بيروت – لبنان، دار إحياء التراث العربي